العرب
الخميس 2019/10/24
السنة 42 العدد 11507

روسيا تقتحم السباق الاقتصادي إلى الفرص الأفريقية الواعدة

موسكو أمام اختبار «تغيير العقلية» لتعزيز المبادلات والاستثمارات مع دول القارة

طريق حرير على الطريقة الروسية

تزايدت المؤشرات على عزم روسيا دخول السباق العالمي إلى أفريقيا بهدف اللحاق بركب القوى الاقتصادية الكبرى الناشطة هناك في ظل تأكيد الخبراء على أن أفريقيا أصبحت قبلة لرؤوس الأموال بفضل الفرص الكبيرة، التي تعد بها القارة العطشى لجميع أنواع الاستثمارات.

سوتشي (روسيا) – كشفت روسيا عن نيتها بناء "طريق حرير" خاص بها إلى أفريقيا أسوة بالمنافسين التقليديين لها في العالم، بفضل مناخ الأعمال الذي بدأ يحظى به عدد من دول القارة خلال السنوات الأخيرة.

وتنشط في القارة قوى اقتصادية تقليدية كبرى مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، فضلا عن القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين والهند والبرازيل.

وبانعقاد أول قمة اقتصادية بين روسيا وأفريقيا في مدينة سوتشي أمس يبدو أن خطوة تعزيز الروابط الاقتصادية واستكشاف فرص الاستثمار بين الطرفين باتت ممكنة أكثر من أي وقت مضى.

ويقول اقتصاديون إن هذا الأمر يؤشر على مرحلة جديدة تتسم باحتدام المنافسة بين القوى الناشطة في أفريقيا، مع انضمام موسكو إلى السباق.

ولدى البعض قناعة بأن الخطوة تشكل نقطة تدارك بالنسبة لروسيا، التي يمر اقتصادها بمرحلة انكماش بسبب مجموعة من العوامل، في مجال التعاون الاقتصادي متعدد الجوانب في القارة.

وتحتاج موسكو بعد خمس سنوات من العقوبات الغربية، إلى شركاء جدد وأسواق جديدة لتعزيز نموها المتباطئ.

ومع افتتاح الرئيس فلاديمير بوتين مع نظيره المصري عبدالفتاح السيسي، الذي تترأس بلاده الاتحاد الأفريقي، القمة تظهر طموحات موسكو المتزايدة في منطقة تقدم فيها الصينيون والأوروبيون بفارق كبير.

وكشف بوتين خلال افتتاح القمة والمنتدى الاقتصادي "روسيا-أفريقيا" أن التبادل التجاري مع دول أفريقيا تجاوز العشرين مليار دولار العام الماضي، وأن مصر استحوذت وحدها على نحو 40 بالمئة منه.

وهذا الرقم يعادل نصف قيمة المبادلات مع فرنسا وأقل بعشر مرات من المبادلات مع الصين. وتشمل هذه المبادلات بشكل أساسي الأسلحة، وهي من المجالات النادرة التي تتصدر فيها روسيا السوق.

وأكد أن موسكو ستعمل على تقديم محفزات تجارية بما في ذلك التي تتم مع المؤسسات المالية الدولية، فضلا عن طرح مقترحات وأفكار معينة لتطوير الاقتصاد الأفريقي.

وقال إن بلاده "تعتزم تعزيز وجودها في أفريقيا لأنها قارة واعدة"، متوقعا أن يبلغ حجم اقتصادها نحو 9 تريليونات دولار بحلول العام 2050.

وتسعى روسيا عبر استمالة الحكومات الأفريقية إلى مساعدتها على الحصول على قروض استثمارية للنهوض باقتصادات دول هذه الحكومات.

وكانت موسكو قد شطبت ديونا بقيمة 20 مليار دولار مستحقة على دول أفريقية، في خطوة تهدف إلى تخفيف أعباء الديون على كاهل هذه الدول.

واعتبر السيسي إن "أفريقيا مقبلة على مرحلة تشهد تطورا اقتصاديا لتصبح مقصدا لاهتمام الشركاء الدوليين"، مؤكدا وضع البنية التحتية في طليعة العمل الأفريقي المشترك.

وأضاف أن "التعاون مع الدول الأفريقية يجب أن يستند على أسس المصلحة المشتركة، وأن المؤسسات الروسية والدولية عليها الاستثمار في أفريقيا والعمل على تعزيز التنمية".

> 20 مليار دولار المبادلات الروسية الأفريقية، وهي أقل بعشر مرات مقارنة بين الصين وأفريقيا

ويتضمن برنامج القمة، التي تشكل نسخة عن "منتديات التعاون الصينية الأفريقية" التي سمحت للصين بأن تصبح الشريك الأول للقارة، يومين من المناقشات التي تتناول سلسلة من القضايا بدءا من "التقنيات النووية في خدمة تنمية القارة" إلى جعل "المناجم الأفريقية في خدمة شعوب أفريقيا".

وقال المستشار في الكرملين يوري أوشاكوف للصحافيين إن "43 بلدا يمثلها قادتها و11 أخرى سيمثلها نواب رؤساء أو وزراء خارجية أو سفراء"، أي كافة دول أفريقيا البالغ عددها 54.

ومن أبرز القادة رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامابوزا ورئيس نيجيريا محمد بخاري وكذلك شركاء تاريخيون مثل الرئيس الأنغولي جواو لورينشو والأحدث عهدا رئيس أفريقيا الوسطى فوستان آرشانغ توادیرا.

كما تحضر دول تبدو روسيا غائبة بشكل شبه كامل فيها مثل ساحل العاج ممثلة برئيسها الحسن وتارا، الذي يطمح إلى إبرام اتفاق للتعاون العسكري.

ولعكس المسار، الذي تريده روسيا يؤكد على التعاون "دون تدخل سياسي أو غيره" مثلما تفعل الصين تماما، بينما بدأت بعض الدول الأفريقية القلقة من تبعيتها المالية، تشعر ببعض الملل حيال بكين.

ويعتبر بوتين، الذي يتضمن برنامج عمله 13 لقاء ثنائيا، أن هذا المنتدى سيشكل فرصة ليظهر اهتمامه الكبير بالمصالح الأفريقية، مع أنه لم يقم بأكثر من ثلاث زيارات لأفريقيا جنوب الصحراء، والبقية كلها إلى جنوب أفريقيا.

وقال في مقابلة نشرتها وكالة الأنباء الروسية تاس قبل يوم على بدء أعمال القمة، التي ستنعقد كل ثلاث سنوات، "نقوم في الوقت الحالي بإعداد وإنجاز مشاريع استثمارية بمساهمات روسية (تقدّر) بمليارات الدولارات".

ورغم المساعي الروسية الحثيثة باتجاه عقد روابط أكثر انفتاحا وقوة مع دول أفريقيا إلا أن خبراء يشككون في فرص نجاح موسكو في ذلك لأن طريقها لمنافسة الصين أو الغربيين طويل.

وقال المحلل بول سترونسكي من معهد كارنيغي في موسكو إن "روسيا ليست الاتحاد السوفياتي. تنقصها موارد وعقيدة وجاذبية سلفها".

وكان وزير خارجية الرأس الأخضر لويس تافاريس قد قال لوكالة الصحافة الفرنسية قبل أسابيع إنه "من الطبيعي أن تسعى روسيا إلى تعميق علاقاتها مع أفريقيا، كما فعلت الصين واليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي".

جبل الديون يعرقل خطط إصلاح الاقتصاد السوداني

ربط محللون فرص نجاح السودان في إخراج الاقتصاد من أمراضه المزمنة بمعالجة ملف الديون القديمة، المقرون في جانب رئيسي منه بإنهاء العقوبات الأميركية المفروضة وشطب الخرطوم من قوائم دعم الإرهاب.

السودان – كثفت الحكومة السودانية تحركاتها على الساحة الدولية لإيجاد حل لجبل الديون القديمة، الذي يقف حجر عثرة أمام فرص إنعاش الاقتصاد المنهك.

وتخوض الحكومة الانتقالية التي تشكلت في أغسطس الماضي، محادثات شاقة لإقناع الأطراف الدائنة بتخفيف أعباء الديون الأجنبية، التي تصل إلى 62 مليار دولار وفق أحدث الإحصائيات الرسمية.

وكان وزير المالية إبراهيم البدوي قد قال خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأسبوع الماضي، إن "التحديات التي تواجه بلاده في الحصول على التسهيلات المالية الدولية سببها العقوبات الأميركية.

ودعا خلال لقائه بمسؤولين غربيين إلى "أهمية النظر بجدية لمعالجة ذلك الأمر، وتأثيره على استدامة التحول الديمقراطي المنشود في البلاد".

وكشف البدوي في تصريحات لوكالة رويترز أمس أن رفع اسم بلاده من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب "مسألة وقت".

وأوضح الوزير خلال لقاء استضافته مؤسسة المجلس الأطلسي البحثية أن الإدراج بالقائمة شل قدرة الحكومة الانتقالية على الوصول للتمويل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

وأدى نقص الخبز والوقود والأدوية وكذلك ارتفاع الأسعار في معظم السلع الأساسة إلى اندلاع احتجاجات أفضت في النهاية إلى الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في أبريل وحدوث اضطراب بالاقتصاد.

ووضع الوزير تفاصيل خطط لإعادة هيكلة الموازنة ومواجهة التضخم، لكنها تبقى على دعم الخبز والوقود حتى يونيو 2020. وقال إن "الهدف هو استبدال ذلك الدعم بتحويلات نقدية مباشرة لأولئك الأكثر احتياجا".

ومن أجل تخفيف حدة الانتقال، تعمل الحكومة أيضا على تعزيز النقل العام.

كما ألمح إلى أن الحكومة ستدعو أيضا السودانيين في الخارج الذين يصل عددهم إلى 5 ملايين لتكوين ودائع ودعم احتياطيات البنك المركزي، وهو مسعى يقول إنه قد يولد 500 مليون دولار.

وفي المستقبل، قد يصدر السودان سندات استثمار خاصة للسودانيين في الخارج.

ويؤكد المسؤولون السودانيون وخبراء اقتصاد أن الديون الخارجية، تعطل حصول الخرطوم على أي مساعدات مالية من قبل المؤسسات الدولية.وأقرت الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا على السودان منذ 1993 على خلفية دعاوى "ممارسة الإرهاب، بجانب الحرب الدائرة في إقليم دارفور غربي البلاد".

وتسبب الحصار الأميركي في تقويض فرص حصول السودان على أيّ قروض دولية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، واكتفت المؤسسات الدولية بالمساعدات الفنية في مجال الخدمات.

وأصر المتحدث باسم مجلس السيادة محمد الفكي على أن بلاده "لن تقدم أيّ تنازلات مقابل رفع الولايات المتحدة اسم السودان من قائمة الدول التي تتهمها برعاية الإرهاب".

ونسبت وكالة الأناضول للفكي قوله "لم نسمع بأيّ اشتراطات من الإدارة الأميركية لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب".

وفي وقت سابق، أعلن رئيس الوزراء عبدالله حمدوك عن إجراء تفاهمات مع واشنطن، لرفع اسم بلاده من قائمة الدول الراعية للإرهاب، لافتا إلى إحراز تقدم كبير في سبيل ذلك.

وكانت واشنطن قد رفعت منذ حوالي عامين ونصف العام عقوبات اقتصادية وحظرا تجاريا كان مفروضا على الخرطوم منذ عام 1997.

ويواجه السودان تحدّيا قادما وهو العمل على تحقيق الموازنة بين الحاجة إلى مساعدات مالية قصيرة الأجل، وبين المخاطرة في الاقتراض بتكلفة عالية.

وتقول الصحافية السودانية شادية عربي إن عدم رفع اسم بلادها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، يقف حجر عثرة أمام حل قضية الديون الخارجية في الوقت الراهن.

وتؤكد أن الخرطوم نفذت كافة الاشتراطات الاقتصادية المطلوبة للاستفادة من مبادرة الهيبك، التي تعتبر اتفاقا بين كافة جهات الإقراض الدولية الرئيسية، على منح فرصة بداية جديدة للبلدان التي تكافح لتجد مخرجا من خلاله، تستطيع أن تتكيف مع أعباء ديونها التي تثقل كاهلها.

محمد الجاك

سداد الديون عملية معقدة وطويلة وتحتاج إلى حسابات دقيقة

وأوضحت عربي أن "السودان حقق استقرارا اقتصاديا مع تطبيقه لسياسة التحرير الاقتصادي خلال السنوات الفاصلة بين عامي 2000 و2007، وهذه الشروط تؤهله للاستفادة من مبادرة الهيبك".

وارتفعت حدة أزمة أسعار صرف العملة المحلية خلال العامين الماضيين، بالتزامن مع شح النقد الأجنبي وزيادة الطلب عليه، ليبلغ سعر صرف الدولار 80 جنيها.

ويرى أستاذ الاقتصاد بجامعة الخرطوم، محمد الجاك، أن سداد الديون الخارجية للسودان "عملية معقدة وطويلة، وتحتاج إلى حسابات دقيقة لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الحالية".

ونفذت الحكومات المتعاقبة محاولات حثيثة لإصلاح سعر الصرف من خلال خفض قيمة العملة لمواجهة تذبذبها في السوق الرسمية جراء الأزمة الاقتصادية المستمرة.

وشطبت السلطات المالية نحو نصف قيمة الجنيه في إقرار غير مباشر بأسعار الصرف المتداولة في السوق السوداء.

ويرى خبراء أن المؤشرات الاقتصادية الحالية تقف حائلا دون إحراز الحكومة الجديدة لاختراق في هذه القضية، ولا سيما تلك المتعلقة بتعدد أسعار صرف العملات الأجنبية.

وفقد السودان 80 بالمئة من إيرادات النقد الأجنبي بعد انفصال الجنوب عنه في 2011، على خلفية فقدانه ثلاثة أرباع آباره النفطية، بما يقدر بنحو 50 بالمئة من إيراداته العامة.

على مشارف الإفلاس

استمرار النزاع يغذي أزمة الفقر بين اليمنيين

عدن (اليمن) – أكدت أحدث المؤشرات أن استمرار الصراع العسكري في اليمن منذ سنوات ساهم بشكل كبير في تغذية معدلات الفقر، وسط غياب أي حلول سياسية لتحقيق سلام دائم.

ويواجه اليمن حربا أهلية بين قوات الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا والحوثيين منذ أواخر 2014، مما خلف آثارا مدمرة على المواطنين.

وتتفاقم نسب الفقر في المناطق المتضررة من النزاعات بين مختلف الفصائل وتنتشر بين مئات الأسر حيث دمرت ممتلكاتها ودُفعت إلى الفقر المدقع، كما أُجبرت عدة أسر على الهروب من منازلها.

ووفقا للأمم المتحدة، هناك حوالي 24 مليون يمني، أو 80 بالمئة من السكان، بحاجة إلى المساعدات الإنسانية والحماية، فيما يفتقر حوالي 20 مليون شخص إلى الأمن الغذائي.

ويرى خبراء أن الأولوية الإنسانية تحتم إنقاذ أطفال اليمن من الفقر والخصاصة التي تسببت فيها الحروب التي أثرت على أبسط مقومات الحياة.

ويشير اليمنيون إلى أن تحقيق السلام في بلدهم لن يتم إلا من خلال وقف النزاعات مما يساهم في مواجهة الفقر والحد منه.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية إلى النازحة أم حواء قولها إن "مهمة كسب الرزق أصبحت صعبة للغاية لأن النزاع العسكري ما زال مستمراً في اليمن".

وتضيف "كان الصيد مصدر الرزق الرئيسي لزوجي، لكننا الآن فقراء بسبب الحرب التي دفعتنا إلى هذا الوضع البائس".

وتابعت "لقد أصبحنا بلا مأوى ونناضل من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل مياه الشرب النظيفة أو الطعام من منظمات الإغاثة".

ويقول سالم زاهر، الذي كان يعمل مدرسا لكنه حاليا نازح بسبب الحرب، "إن الكثير من الناس سيتمكنون من العودة إلى أماكن عملهم بعد إيقاف هذه الحرب التي أدت لزيادة مستويات الفقر".

ويضيف "تنضم عائلات الجديدة إلى خط الفقر كل يوم أو كل أسبوع بسبب الحرب المستمرة التي ما زالت تغذي الفقر وتساهم في انتشاره".

ويرى أن القضاء على الفقر لن يتم إلا من خلال وقف هذا "الصراع المميت" وإيجاد حلول اقتصادية لإنقاذ الشعب اليمني.

وتولت كل من الإمارات والسعودية، الشريكان الأساسيان في تحالف دعم الشرعية باليمن، طيلة سنوات الحرب بذل جهود كبيرة للتخفيف من وقع النزاع المتواصل على اليمنيين عبر مبادرات إنسانية وإغاثية لسكان المناطق التي طالتها الحرب.